**الخميس، ٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٧**

## دراسة جديدة لمنظمة العمل الدولية
## تسلط الضوء على ساعات العمل في أكثر من خمسين دولة

**بيروت (أخبار م ع د)** – بعد مرور قرن على اعتماد أول معيار دولي حول وقت العمل، قدرت دراسة جديدة لمنظمة العمل الدولية بان واحد كل خمسة عمال حول العالم – أو أكثر من ٦٠٠ مليون شخص – ما زالوا يعملون أكثر من ٤٨ ساعة في الأسبوع، وذلك لتوفير احتياجاتهم الأساسية.

فحسب الدراسة الجديدة *"ساعات العمل في العالم: الاتجاهات في ساعات العمل، القوانين والأنظمة في منظور المقارنة العالمي"*[1]، هناك حوالي ٢٢ في المائة من قوة العمل العالمية أو ٦١٤,٢ مليون عامل يعملون ساعات طويلة ومرهقة.

وأشار التقرير إلى أن ساعات العمل القصيرة قد يكون لها نتائج أكثر ايجابية إن كان على مستوى صحة العمال وحياة عائلاتهم، وتخفيض الحوادث في مكان العمل، أو على مستوى تحقيق إنتاجية أعلى ومساواة بين الجنسين. كما ذكرت الدراسة إلى عدداً كبيراً من العاملين لساعات عمل قصيرة في الدول النامية أو البلدان في مرحلة الانتقال قد يستخدمون بشكل جزئي وبالتالي يصبح الوقوع في شرك الفقر احتمالاً كبيراً.

ويقول السيد جون ماسينجر، مسؤول عن أبحاث ظروف العمل وبرنامج الاستخدام في منظمة العمل الدولية واحد مؤلفي هذا الكتاب انه "على الرغم من أن التقدم المتأتي نتيجة تنظيم ساعات العمل العادية في الدول النامية وتلك في مرحلة الانتقال يعتبر خبراً جيداً، إلا أن استنتاجات هذه الدراسة مقلقة بالتأكيد، لا سيما من حيث انتشار العمل لساعات طويلة ومرهقة".

وتسلط الدراسة الضوء على وقت العمل في أكثر من خمسين دولة، وتدرس للمرة الأولى آثار سياسات وقت العمل في الدول النامية وتلك في مرحلة الانتقال. وتظهر الدراسة، في الجزء الأكبر منها، أن توزيع ساعات العمل في الدول النامية وتلك في مرحلة الانتقال هي متفاوتة إلى حد بعيد حيث يعمل البعض لساعات طويلة في حين يعمل الآخرون لساعات قصيرة.

ومن بين الدول ذات المعدل الأعلى لساعات العمل الطويلة (٤٨ ساعة في الأسبوع) في العامين ٢٠٠٤–٢٠٠٥، احتلت البيرو المرتبة الأولى أي حوالي ٥٠,٩ في المائة من العمال[2]، وجمهورية كوريا ٤٩,٥ في المائة، وتايلاند ٤٦,٧%[3]، وباكستان ٤٤,٤ في المائة. وكان معدل ساعات العمل في الدول المتطورة، التي تتميز بساعات العمل قصيرة، بلغت النسبة في المملكة المتحدة ٢٥,٧ في المائة، واستراليا ٢٠,٤ في المائة، وسويسرا ١٩,٢ في المائة والولايات المتحدة ١٨,١ في المائة.

وباءت محاولات تخفيض عدد ساعات العمل في هذه الدول بالفشل لأسباب عدة بما فيها حاجة العمال إلى العمل لساعات طويلة لكسب لقمة عيشهم بالإضافة إلى انتشار استخدام ساعات العمل الإضافية من قبل صاحب العمل بهدف زيادة إنتاجية مؤسساتهم لا سيما في ظروف إنتاجية منخفضة. ولاحظ التقرير بان القوانين والسياسات الناظمة لوقت العمل كان لها، بشكل عام، اثر محدود على معدل ساعات العمل الفعلية في

---

[1] *"ساعات العمل في العالم: الاتجاهات في ساعات العمل، القوانين والأنظمة في منظور المقارنة العالمي"*. تأليف سانغيون لي، وديردي ماككان، وجون ماسنجر، مكتب العمل الدولي، جنيف. ISBN 978-92-2-119311-1.

[2] واظهر التقرير أيضا أن نسبة العمال الذين يعملون لساعات طويلة في اندونيسيا هي ٥١,٢%، ولكن نظراً للظروف، حُددت ساعات العمل بأكثر من ٤٥ ساعة في الأسبوع.

[3] تعود الأرقام التي توفرت للتقرير إلى العام ٢٠٠٠.

الاقتصاديات النامية، وخاصة عدد ساعات العمل الأسبوعية القصوى، ومدفوعات ساعات العمل الإضافية وتأثيرهم على الاستخدام غير النظامي.

والعنصر الأخر المثير للقلق يتمثل، طبقاً للتقرير، "بالفجوة الواضحة بين الجنسين" في ساعات العمل. وتقول الدراسة، بان الرجال يميلون إلى العمل لساعات أطول أكثر من النساء في كل أنحاء العالم، حيث أن النساء كن يعملن في معظم الدول التي أُجريت فيها الدراسة لساعات اقل لا تتجاوز ٣٥ ساعة في الأسبوع. ويستنتج التقرير بأن ذلك يعود على ما يبدو إلى العمل المنزلي "غير المدفوع" بالإضافة إلى توفيرهن الرعاية لأفراد الأسرة، ليس فقط للأطفال منهم بل أيضاً للكبار وللأشخاص الذين يعانون من أمراض كمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ويضيف التقرير انه فيما يتعلق بالمتزوجين الذين لديهم أطفالاً، إن ساعات العمل المدفوعة للرجال معرضة للزيادة في حين تتجه ساعات العمل المدفوعة للنساء نحو الانخفاض. ففي هنغاريا، على سبيل المثال، فان وجود الأطفال في الأسرة قد أدى إلى زيادة عمل الرجال بنسبة ١٣ إلى ١٩% مقارنة مع عمل النساء، وترتفع هذه النسبة مع ارتفاع عدد الأطفال. وفي ماليزيا، فان حوالي ٢٣% من النساء قد توقفن عن العمل المدفوع بشكل كامل نتيجة لأسباب تتعلق برعاية الأطفال.

"القطاع الثالث" – أي التوسع في قطاع الخدمات والاستخدام غير المنظم – هما من سمات الاقتصاد المعولم اليوم، ويشكلان أيضاً المصادر الرئيسية لساعات عمل أطول. فساعات العمل في قطاع الخدمات والقطاعات المتفرعة عنه هي الأكثر تنوعاً، وتكون هذه الساعات طويلة خاصة في قطاعات تجارة الجملة والمفرق والفنادق والمطاعم والنقل والتخزين والاتصالات، وتشمل أيضاً العمل التناوبي وساعات "العمل غير الاجتماعي". ففي المكسيك على سبيل المثال، تعمل أعلى نسبة من العمال أكثر من ٤٨ ساعة في الأسبوع في تجارة الجملة والمفرق أكثر منها في أية صناعة أخرى. أما ساعات العمل في قطاع الأمن الصناعي فهي الساعات القانونية الأطول من أية صناعة أخرى، بحيث قُدرت ساعات العمل في جامايكا بحوالي ٧٢ ساعة أسبوعياً.

وتشير الدراسة إلى أن الاقتصاد غير المنظم، الذي يوفر أكثر من نصف مجموع فرص العمل في مختلف مناطق العالم النامي، وثلاثة أخماسها في العمل الذاتي، وحوالي ٣٠% أو أكثر من مجمل الرجال العاملين لحسابهم الخاص يعملون أكثر من ٤٩ ساعة في الأسبوع. وفي حين، تلجا النساء في البلدان النامية والاقتصاديات الانتقالية إلى العمل الذاتي غير النظامي من اجل تخفيض ساعات العمل وذلك بهدف التوفيق بين العمل والمسؤوليات الأسرية. فباستثناء تايلاند، فان ربع النساء العاملات لحسابهن الخاص على الأقل يعملن لأقل من ٣٥ ساعة في الأسبوع في الدول النامية. ويمثل هذا الرقم ما يقارب نصف أو أكثر من النساء العاملات لحسابهن الخاص في نصف هذه البلدان.

أما في قطاع التصنيع، يذكر التقرير، إن متوسط ساعات العمل في جميع أنحاء العالم يتراوح إلى حد كبير بين ٣٥ و٤٥ ساعة في الأسبوع، وان كانت هذه الساعات هي أطول بشكل ملحوظ في عدد من البلدان النامية أطول، بما فيها كوستاريكا وبيرو وفيليبين وتايلاند وتركيا. كما تُظهر الدراسة بأن العاملين من الشباب أو في سن التقاعد يعملون لساعات اقل نسبياً عاكسين بذلك عدم توفر فرص الاستخدام الكافية لهاتين المجموعتين.

وتقترح هذه الدراسة مجموعة من السياسات الهادفة إلى النهوض بالعمل اللائق في مجال ساعات العمل، ومنها:

- تقليص ساعات العمل الطويلة من اجل تخفيض مخاطر إصابات وأمراض العمل وما يرافق ذلك من تكاليف على كل من العمال وأصحاب العمل والمجتمع ككل؛

- اعتماد إجراءات توفق بين وقت العمل والظروف الوطنية وأوضاع الأسرة كالوقت المرن، والإجازة العائلية الطارئة والعمل لبعض الوقت؛
- تشجيع الارتقاء بالعمل لبعض الوقت الرفيع المستوى، المحدد من قبل المؤسسات المحلية والتقاليد والمعلن عنها عن طريق المبادئ والمقاييس الموجودة في اتفاقية منظمة العمل الدولية حول العمل لبعض الوقت، لعام ١٩٩٤ (رقم ١٧٥) والتي يمكنها أن تساعد في تعزيز المساواة بين الجنسين؛
- اعتماد ساعات عمل قانونية وملاءمة يمكنها أن تساهم في تحسين إنتاجية الشركات، وتبني إجراءات لمساعد المؤسسات على تطوير إنتاجيتها من اجل المساعدة على اختراق "الحلقة المفرغة" لساعات عمل طويلة واجر قليل؛
- دراسة اتخاذ إجراءات تسمح للعمال تكريس وقت أكبر لعائلاتهم وإعطائهم القدرة على التأثير على برامج عملهم من اجل جعل وظائف الاقتصاد النظامي ممكنة لمزيد من النساء.